

الإيقاعات الزمنية بين التدبير والتدمير

ترشيدها عنصر حاسم في جودة التعليم واستعمالات الزمن لا تراعي المواصفات المطلوبة

إذا كان مفهوم الإيقاعات المدرسية يشير إلى تنظيم وتدبير الحصص اليومية والأسبوعية والسبوعية لأنشطة التدبير الفكرية والمهارية والعلائقية، فإن تلك الإيقاعات مازالت تطرح مشكلات كبرى لم تحظ بعد بالمقاربة والتداول المنتج، لأن الزمن التربوي بشكل عام يعتبر حاسما في جودة التعليم من عدمها، إذ كلما كانت تلك الإيقاعات منسجمة مع المكان ومع قدرات التلميذ الجسمية والنفسية، تطورت المنظومة التربوية بشكل إيجابي وأساسا سيكون المستفيدون من العملية قادرين على تحقيق الكفايات المستهدفة في البرامج، والعكس فإن الاختلالات التي قد تحدث في الإيقاع الزمني تكون نتائجها وخيمة على الجودة والتعليم والتعلم بشكل عام.

تدبير الإيقاعات المدرسية عنصر حاسم في جودة التعليم

تفيد الوثائق التربوية المرتبطة بالحياة المدرسية والمكرات المنظمة أن تدبير الإيقاعات المدرسية للتلميذ يقتضي تفعيل دور المؤسسة التربوية وتمكينها من هامش الحرية الذي يتيح لها التصرف في الإيقاع الزمني بحيث تحقق التفاعل الإيجابي مع محيطها المباشر بمكوناته المختلفة، كما يقتضي الأمر أن تراعى المناهج إيقاعات التلميذ الجسمية والنفسية والمدرسية والسوسيو ثقافية، وتوضح تلك الوثائق أنه مراعاة لمتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحيط بالمدرسة لزم تنظيم السنة الدراسية تنظيما موحدا يحقق الانسجام بين مختلف الأسلاك التعليمية، ويسمح في الوقت نفسه للسلطات التربوية الجسمية باتخاذ الإجراءات الموافقة والمناخية للظروف الطبيعية والمناخية دون إخلال بالتنظيم العام للسنة الدراسية، وهكذا تمتد السنة الدراسية من بداية شهر سبتمبر إلى غاية 10 يوليو، أما مجموع عدد أيام الأنشطة الفعلية فيبلغ 204 أيام أي ما يوازي 34 أسبوعا كما تنقسم السنة الدراسية إلى فترتين تقسم كل دورة دراسية إلى وتحتل السنة الدراسية مجموعة من العطل والدينية والرسومية والمدرسية وأخيرا عطلة نهاية السنة الدراسية ومدتها حوالي شهرين.

المقرر الوزاري لتنظيم السنة الدراسية المقبلة

هذا وتوصلت الأكاديميات والنيابات والمؤسسات التعليمية أخيرا بمذكرة بشأن تنظيم السنة الدراسية والمقرر الوزاري برسم السنة الدراسية المقبلة 2007-2008 من بين ما جاء فيها التحاق اطر وموظفي الإدارة التربوية وهيئة التدريس والاطر المكلفة بتسيير المساح المادية والمالية، وهيئة التوجيه والتخطيط التربوي، وهيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي بجمبع درجاتهم بعملهم يوم السبت فاتح شتنبر 2007، تخصص الفترة الممتدة بين 1 إلى 10 سبتمبر 2007 لإنهاء العمليات المتعلقة بإعداد الدخول المدرسي، يلتحق اطر هيئة التدريس

بمعلمهم يوم الأربعاء 5 سبتمبر، تنطلق الدراسة بشكل فعلي يوم الخميس 13 سبتمبر، تجري الامتحانات التجريبية للباكالوريا وتصح قبل العطلة البيئية الثانية مباشرة، وذلك حتى يتسنى استكمال نتائج هذه الامتحانات في اتجاه تمكين التلاميذ من تدارك الثغرات خلال ما تبقى من السنة الدراسية، تنظم اختبارات ثورة الامتحان الوطني للسنة الخامسة من سلك البكالوريا ودورة الامتحان الجهوي الموحد للسنة الأولى من سلك البكالوريا ابتداء من يوم الثلاثاء 3 يونيو 2008، ويعلن عن نتائج الدورة العادية لامتحانات البكالوريا ابتداء من يوم الثلاثاء 17 يونيو 2008، تجري الامتحانات المحلية والإقليمية بالتعليم الابتدائي، والامتحانات الجهوية بالسلك الإعدادي من التعليم الثانوي ابتداء من يوم الاثنين 16 يونيو 2008، تجري الدورة الاستراكية لامتحان البكالوريا ابتداء من يوم الثلاثاء فاتح يوليو 2008، يعلن عن نتائج الدورة الاستراكية ابتداء من يوم الاثنين 14 يوليو 2008، يتم توقيع محاضر الخروج بالنسبة لهيئة التدريس يوم الخميس 10 يوليو 2008، باستثناء المكلفين بإنتاج أعمال يتخلل تنفيذها تجاوز هذا التاريخ، أما اطر الإدارة التربوية ومختلف الموظفين والاعوان العاملين بالمؤسسات فيوقعون محاضر الخروج يوم 16 يوليو 2008، وذلك بعد إنهاء الترتيبات المتعلقة بالدخول المدرسي الموالي بما في ذلك استعمالات الزمن وجداول الحصص ولوائح الاسام مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان المداومة خلال العطلة الصيفية كما تضمن المقرر الوزاري الصادر بتاريخ 23 يوليو من هذه السنة البرمجة الزمنية التي تنص اطر التدبير ومجالس التدبير ومجالس المؤسسات والمجلس التربوي وغيرها، ونص المقرر أنه يمكن للأكاديميات



مدر الزمن الدراسي يؤثر على مستوى التحصيل المعرفي والمهاري (أرشيف)

الجهوية للتربية والتكوين تكيف المقتضيات المتكورة حسب خصوصيات الجهة شرطة احترام عدد أيام الدراسة وتواريخ إجراء الامتحانات الوطنية...

التعثر في بداية الموسم والانقطاع في آخره

تطرح الإيقاعات الزمنية مشاكل بالجملة، فالومس الدراسي لا يتعدى فعلا في الموعد المحدد له بشكل شامل، إذ تظل الدراسة متوقفة في بعض السنوات في انتظار ملء الخصاص من الأساتذة وهي ظاهرة أضحت مؤرقة بالنسبة للعملية التعليمية، وعادة ماخلق أجواء من التوتر بين الأباء والإدارة التربوية، وإلزامهم لحد الآن تلك المفارقة الموجودة بين تدبير الزمن وعدم تدبيره بالنسبة للموارد البشرية، هذا في وقت تنص فيه المذكرات المتعلقة بالإيقاعات المدرسية على احترام الزمن، ما يضطر معها الإدارة بانصافها إلى إيجاد حلول تربوية حتى تضمن السير العادي للموسم الدراسي عبر الاستعانة بموارد بشرية من أسلاك أخرى، ما يخلق أسئلة حول الجودة، بل وكذلك فإن التعثر وتفكيك الزمن التربوي يمكن أن يحصل في أوقات الدراسة العادية بسبب عدم وجود فاضلين مع المؤسسات التعليمية خاصة مع الرخص تلك التي تهم الولادة وغيرها، ومع هذه الحالات يتخلل الزمن وتتهرب ساعات كثيرة تؤثر سلبا على المردودية المخوذة من العملية التعليمية، كما أن أيام الدراسة الفعلية والتي يبلغ عددها 204 أيام ليست كذلك على أرض الواقع، فالحقيقة المثالة أن الانقطاع المخر للتلاميذ خاصة قبل مواعيد الامتحانات النهائية والتي قد يصل إلى شهر كامل كما هو الحال بالتعليم

المهتمون بالشأن التعليمي، بآية طريقة ينجح هؤلاء، وأين هو موقع الجودة المطلوبة، الجواب يوجد بالسلك الإعدادي حيث ينهار كثير من التلاميذ الذين قدموا من القرية بسبب تدني المستوى الناتج في جزء كبير منه عن الضل الحاصل في الإيقاع الزمني الذي عاد هو الآخر في حاجة إلى مراجعة.

استعمالات الزمن لا تراعي المواصفات المطلوبة

تخلى وثيقة استعمال الزمن بأهمية خاصة، ويتطلب تهيئتها تريبا مجموعة من المواصفات من بينها عدم برمجة المواد الأساسية والتي تحتاج إلى قدرة عالية على التركيز، إلا في الأوقات التي يكون فيها التلميذ مهيا لبذل الجهود الذي يقتضيه تعلم تلك المواد، لكن الحال يقول أن استعمالات الزمن كما تصاغ لا يأخذ المكلفون بها هذه المواصفات سوى على سبيل الاستئناس، وفي كثير من الأحيان يضربون كل شيء عرض الحائط مستندين إلى الكراهات الضاغطة التي تعرقل إنجاز هذه الوثيقة وفق شروط سلمية، والحقيقة أن استعمالات الزمن تتأخذ حيزا هاما في أحاديث التلاميذ في بداية كل موسم دراسي، فبالإضافة إلى كونهم لا ينظرون بعين الرضى إلى كثرة الساعات، فإنهم ينتقدون بشدة الاختناق الدراسي الذي يلزمهم أن يعيشوا وسطه صباح مساء، ولم يعبر هؤلاء التلاميذ على فرحتهم عندما يخرجون 4 ساعات فارغة في الأسبوع خارج يوم الأحد الذي هو عطلة في حين يفرحون كذلك عندما يجدون في جدول حصصهم فرغا في الساعة الختامية المسائية، هذه الفرحة بدورها تخفي مجموعة من القضايا الجوهرية مبنوؤها وخبرها هو الزمن، وسؤالها العريض هو ماذا يصاب التلاميذ بالقطوع والاختناق وهم يتابعون برنامجهم، البست هناك أحيان زمنية أخرى تؤدي إلى انسجام التلاميذ مع الإيقاع المدرسي في شروط ملائمة، الاكيد أن هناك ذلك لكن المسؤولين لم يقرروا بعد في شأنها، إن التلاميذ عندما يفتحون أبواب المؤسسات، تكاد عيونهم يلتزم على سبورة غيب الأساتذة، ولم تتعمق فرحتهم عندما تحمل تلك السبورة اسم أستاذ غائب لمدة ثلاثة أيام، والسؤال هنا ماهي المشكلة، هل الأمر يتعلق بفرجة عبارة فأضحت تتعامل مع التعليم فقط بمقولة اللهم يمضي يقرا ولا يبقا ديور في الرنقة، تلك الأسرة التي تغيرت المعطيات لها على مستوى الأفاق والمستقبل وبالتالي أصبحت هي الأخرى محبطة.

في جهة أخرى، فإن الإيقاع الدراسي لا يسير بالطريقة المنصوص عليها بالمدراس الفرعية، حتى أن احترام الزمن المحدد أضحي حالة استثنائية، فالتلاميذ لا يلتحقون بمؤسساتهم عندما يكون الطقس غير ملائم وقد يطول التغييرات تتم على حساب المستفيدين من العملية التعليمية أي التلاميذ الذين أصبحت مشاركتهم في استعمالات الزمن ضرورية، غير أن ذلك مازال بعيد المنال.

عبد اللطيف الرامي(وجدة)

الزمن المدرسي لا يقبل الضياع



المدرسة مؤسسة اجتماعية يلتقي فيها مجموعة من الأفراد يتفاعلون في ما بينهم من أجل تحقيق غايات وأهداف مشتركة، ولتنظيم هذا التفاعل في المكان والزمان، كان لابد من التفكير في تنظيم الزمن المدرسي على إيقاع يضمن سيرورة الحياة المدرسية وانضباطها في نوع من التناغم والتكامل والانسجام؛ فعلى أي أساس يتم تنظيم الإيقاع الزمني بالمدرسة المغربية؟ ولوزارة التربية الوطنية تصور شمولي يعتمد إطارا مرجعيا لتنظيم الزمن المدرسي إلى أي حد يتحكم مدير المؤسسات التعليمية بمختلف الأسلاك في تدبير الزمن بمؤسساتهم وفق متطلبات ظروف العمل بها، واستجابة لإرادات العاملين تحت إشرافهم؟

تعمل الوزارة من خلال أقسامها المختصة، على تحديد الإطار العام لتقسيم الزمن المدرسي حسب الأسلاك التعليمية، وما يرتبط بكل منها من مناهج وبرامج ومقررات بنوع محتوياتها وتعدد موادها، مما ييسر عملية توزيع الزمن حسب المواد بالمؤسسات التعليمية بدون أية مشاكل، على أن الأمر يختلف حين يتعلق بتحديد الإطار الزمني العام، لقد جاء القرار الوزاري 2071-01 بتاريخ 23 نونبر 2001 بشأن النظام المدرسي في التعليم الأولي والابتدائي والثانوي، الذي ينص في مادته 27 و 28 على تخصيص 34 أسبوعا من السنة الدراسية للأنشطة الفعلية، أي للأنشطة الدراسية الرسمية، إلا أنه على مستوى التنفيذ، يلاحظ أن هناك العديد من المؤسسات لا تلتزم بمقتضيات هذا القرار، الشيء الذي يؤدي إلى عدم إنهاء البرنامج الدراسي مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل تثار خلال مواجهة التلاميذ لامتحانات، وما قد تنتهي إليه من عواقب.

وفي ما يتعلق بتنظيم الزمن حسب المكان، فإن المادة 23 من المرسوم المؤرخ في 17 يوليوز 2002 في موضوع النظام الأساسي بمؤسسات التربية والتعليم العمومي، تؤكد على ضرورة عرض عملية توزيع التلاميذ على الأقسام على مجلس التدبير، وكيفية استعمال الحجرات، واستعمال الزمن، إلا أن مجالس التدبير، غالبا ما تترك للمديرين كامل الصلاحية ليفعلوا ما يشاؤون في تنظيم مؤسساتهم.

وفي هذا الجانب من تنظيم الزمن حسب المكان، من المفيد الإشارة إلى أن الوزارة ومن منطلق وعيها بالخصوصيات السوسيوثقافية حسب المناطق الجغرافية، أصدرت مذكرة وزارية تقضي بتكليف استعمالات الزمن في الوسط القروي بما يلائم المحيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمكان.

ورغم صدور المذكرة الوزارية رقم 30 مؤرخة في 25 مارس 2003 في شأن احترام الحصص الدراسية، فما زال العديد من رؤساء المؤسسات التعليمية لا يحترمونها ولا يحضونها، إذ من بينهم من يبرمج عقد الاجتماعات التربوية أو الإدارية أو الجموعية في فترة الدراسة، مما يتسبب في ضياع حصص دراسية للتلاميذ وللأساتذة معا.

ومن جهة أخرى، تتحكم في تدبير الزمن المدرسي عناصر واليات من أهمها، استعمالات الزمن، جداول الحصص، المواد الدراسية والحجرات، وعلى ضوء ذلك، يقتضي الأمر تكيف تنظيم الوظيفي بالإعدادي والتنظيم الإجرائي بالتأهيلي وفق معطيات، وظروف، وإمكانيات كل مؤسسة على حدة، هذا علما بأن استعمالات الزمن الخاصة بالطور الابتدائي تحكمها صيغ جاهزة بشكل مسبق، وليس على المدير سوى اختيار الأنسب منها المؤسسة، وفي هذا السياق، عرفت بعض المؤسسات الابتدائية في أكثر من نياية إقليمية، عملية رفض جدول الحصص المقرر رسميا، واستبدال بصيغ أخرى تم تركيبها على مقياس بعض أساتذة الابتدائي على الخصوص، الشيء الذي حمل مدير إحدى الأكاديميات على توقيع عقوبة تأديبية في حق أولئك الذين لم يحترموا التوجيهات الرسمية.

ولما كان لجداول الحصص هذه الأهمية في تدبير الزمن المدرسي، فإنه على الوزارة الوصية أن تعمل على تنظيم لقاءات تكوينية لفائدة المديرين والنظار من أجل تحسيسهم من الأساليب التقنية الحديثة لترشيح الزمن المدرسي، لاستخدام الأساتذة وتوظيف الحجرات على الوجه الأمثل.

وينبغي أن تلفت الانتباه إلى أن معظم المؤسسات لا تبعث جداول الحصص الخاصة بالأساتذة إلى حياة التدقيق التربوي تحت إشراف إداري، بل يكتفيون بتوزيعها على الأساتذة، وفي هذا الخصوص، يلاحظ أن هذا التصور، خرق لجدولة الوثائق الدورية التي تنص على إخبار المديرين، ومصالحة الموارد البشرية بالنيابات التعليمية. بل لا بد من ذلك، فإنه حين لا تتوفر النيابات ولا الوزارة على جداول الحصص، يمكن لأي منهما أن تقوم بعملية الضبط الحقيقي للساعات الواجبة، ولا حتى للأساتذة الأشياخ، أي : معرفة الأساتذة الذين يعملون بخصص كاملة، والذين يعملون بخصص منقوصة، والذين ليست لهم أية حصص على الإطلاق، مما يبيح المجال مفتوحا أمام المقربين والمحظوظين وذوي النفوذ، والمحسوبين على... ليستفيدوا من الوضع في غياب المراقبة !!

وأخيرا، وفي ظل هذا الزمن المدرسي، الزمن الذي لا يقبل الضياع، هل من مبادرة كريمة مواطن، بتفخض بها الأساتذة على وجه التحديد، لتخصيص حصص زمنية لدعم التربوي لفائدة التلاميذ الضعاف داخل مؤسسات التعليم العمومي، وبدون مقابل؟ فما أحوج تلميذنا اليوم إلى ثورة في القيم، في الأخلاق، وفي الوطنية...



أحوال الطقس والخصوصيات الجوية ذات تأثير على الزمن المدرسي (أرشيف)

توقف الدراسة في بعض المؤسسات التعليمية بالمنطقة خارج الإطار المحدد للمدرسة، وذلك خلال تنظيم هذه المؤسسات بعض الأسابيع الثقافية والمهرجانات الفنية، ما يتناقض مع المذكرة الوزارية التي تحظر إقامة الأنشطة بمختلف أنواعها أثناء الحصص الدراسية، وأوصت في الوقت ذاته بتنظيمها خارج أوقات الدراسة وخلال الفترتين المينيتين، ويشكو تلاميذ الشعبتين الأصلية والشرعية بقانونية الإمام مالك بمدينة الحسمة كثرة المواد الملقنة من فقه وتفسير وحديث وأصول وبلغة وعروض ونحو وغيرها من المواد، واعتبروا التوزيع الأسبوعي لهذه الأخيرة يرهقهم، ما يجعلهم غير قادرين على استيعاب بعضها والتركيز أثناء الشرح والتلقين، وطالب أساتذة التعليم الابتدائي العاملون ببعض المؤسسات الابتدائية بالمدينة بضرورة العمل بالتوقيت المكثف والمستمر، وذلك مراعاة للخصائص المحلية. وقال البعض منهم إن الآباء ابدا موافقتهم على تطبيق هذا النمط الذي يلائم بعض المؤسسات التعليمية، غير أن ذلك لم يحظ بموافقة السلطات التربوية الإقليمية، وتحدث بعض المصادر عن صعوبة الحديث عن تنظيم أسبوعي للزمن في ما يتعلق بأنشطة الطفل في التعليم الأولي، وكل ما يمكن اقتراحه هنا هو التمييز بين النمطين المعروفين المتصل والمنفصل، ويشكو كل بداية سنة دراسية العديد من نساء ورجال التعليم بالخصوص من التماطل أحيانا في توزيع جداول الحصص، كما يتحدثون عن بعض الخروقات التي تشوب العملية التي يتم بموجبها إعداد جداول الحصص للأساتذة، وتؤكد المذكرات الوزارية على ضرورة مفاقة المفتشين على هذه الجداول قبل توزيعها على الأساتذة، ويضطر بعض المفتشين إلى إرجاع بعض الجداول إلى رؤساء المؤسسات قصد تصحيحها، ما يفرض على المراقبين التربويين تنفيذ مقررات الوزارة الوصية، خاصة ما يتعلق بتركيز نشاطهم على زيارة المؤسسات ابتداء من 3 سبتمبر، قصد عقد اجتماعاتهم مع رجال الإدارة التربوية والمدرسين لإطلاعهم على المستجدات التربوية، والمساهمة في معالجة القضايا المطروحة منها على الخصوص جداول الحصص.

جمال الفيككي (الحسبية)